الدكتورة جميلة صالح الراعبي – وكيلة وزارة الصحة لقطاع السكان لـ 14 أكتوبر

المرافق التي تقدم خدمات الصحة الإنجابية وصلت إلى (415) مرفقاً

صنعاء / بشير الحزمي :

قالت الدكتورة / جميلة صالح الراعبي وكيلة وزارة الصحة العامة والسكان لقطاع السكان في تصريح خاص لـ (14 أكتوبر) إن القطاع السكاني شهد خلال العشرين السنة الماضية تطورات مهمة حيث ساعدت ظروف الانفتاح وزيادة مساحة الحرية الفكرية بعد الوحدة المباركة على طرح القضية السكانية للنقاش والحوار الجاد بين كل الجهات والمختصين وقد أثمرت تلك الجهود في تبني وإقرار الحكومة لسياسة وطنية للسكان عام 1991م ممثلة في الإستراتيجية الوطنية للسكان وخطة عملها التي غطت بأهدافها حتى عام 2000م والتي ثم تحديثها وتمديدها عام 2001 لتغطي الفترة حتى 2025م.

د. جميلة صالح الراعبي

الوعي بوسائل تنظيم الأسرة ارتفع بشكل كبير.. واستخدام الوسائل بلغ عام 2008م(27.7 ٪)

وأضافت انه بتبني سياسة وبرامج لمعالجة المشكلة السكانية حدثت العديد من التطورات الايجابية على بعض المؤشرات السكانية خلال العشرين سنة الماضية التي ظهرت من خلال نتائج التعدادات والمسوح المتخصصة ولعل أبرزها الانخفاض التدريجي لمعدل النمو السكاني السنوي من (3.7 ٪) عام 1994م إلى (3 ٪) عام 2004م وانخفاض نسبي في معدل الخصوبة الكلية من (8.3) طفل لكل امرأة عام 1990م إلى (6) أطفال عام 2005م وانخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع من 173 حالة وفاة في عام 1992م إلى 68.5 وفاة لكل 1000 ولادة حياة عام 2009م وانخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 305 وفيات عام 1992م إلى 78.2 وفاة لكل 1000 حالة ولادة حياة وانخفاض معدل وفيات الأمهات من 1000حالة وفاة عام 1992م إلى 365 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة عام 2009م وانخفاض معدل الوفيات العام من (21) لكل ألف من السكان عام 1990 إلى حوالي (9) حالات وفاة لكل الف حالة عام 2004م وحدوث تحسن نسبي في التركيب العمري للسكان حيث كانت نسبة الأطفال في العمر اقل من 15 سنة حوالي (50 ٪) من إجمالي السكان مقابل (46 ٪) للشريحة السكانية في سن العمل (15-64 سنة) وذلك عام 1994م لتصبح هذه التركيبة النسبية لهاتين الفئتين في وضع أفضل ايجابية حيث أصبحت نسبة (الأطفال اقل من 15 سنة) حوالي (46 ٪) من إجمالي السكان مقابل ارتفاع في نسبة السكان في سن العمل إلى حوالي (50 ٪) من إجمالي السكان وذلك عام 2004م وهو مؤشر ايجابي يبين انخفاض إعالة الأطفال بالنسبة لفئة السكان في سن العمل.

وبينت أن الوعي حول وسائل تنظيم الأسرة قد ارتفع بشكل كبير حيث وصلت نسبة النساء المتزوجات في سن الإنجاب اللائي يعرفن على الأقل وسيلة واحدة لتنظيم الأسرة حوالي (85٪) حسب مسح صحة الأم والطفل عام 1997م وارتفعت نسبة النساء المتزوجات اللائي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة من (13 ٪) عام 1991م إلى (27.7 ٪) عام 2008م.

وأشارت إلى أن عدد الولادات التي تمت تحت إشراف كادر صحي مؤهل قد ارتفعت من (22.649) في عام 1997م إلى (385.520) حالة عام 2005م إلى 27.7 ٪ عام 2008م.

وقالت إن عدد الحوامل اللائي حصلن على رعاية صحية في أثناء الحمل قد ارتفع هو الأخر إلى (24٪) حيث كان عددهن (42214) حالة عام 1997م وارتفع إلى (72554) حالة عام 2008م وأن هناك اهتماماً بتأهيل القابلات ومقدمي الخدمة على الأدلة والمعايير الدولية وقد وصل تأهيل الكوادر في مجال دبلومات نساء وولادة وتخدير ورعاية حديثي الولادة (الدبلوم المهني بواسطة المجلس اليمني للاختصاصات الطبية) إلى (15) شخصاً في عام 2005م والى (82) في عام 2009م وهناك (95) شخصاً تحت التدريب لهذا العام لافتة إلى أن عدد المرافق التي تقدم خدمات الصحة الإنجابية قد وصل إلى (415) مرفقاً.

وأشادت بمستوى العلاقات مع شركاء التنمية حيث زاد عدد المانحين الداعمين لتنفيذ خدمات الصحة الإنجابية إلى (17) مانحاً.

في رسالته بمناسبة اليوم العالمي للسكان 2010

بان كي مون: الحصول على بيانات جيدة من عناصر الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة

من فعاليات الاحتفال باليوم العالمي للسكان2010

جانب من الحضور في الاحتفال باليوم العالمي للسكان بصنعاء

متابعة /بشير الحزمي :

قال الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون:إن حوالي 60 بلداً هذا العام يقوم بجمع بيانات وإحصاء السكان في إطار عملية التعداد لعام 2010.وهي العملية الإحصائية الوحيدة التي تشمل جميع السكان وجميع مناطق البلد الواحد. ويقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركاء آخرون الدعم لهذا المجهود الكبير في أنحاء كثيرة من العالم.

وأضاف في رسالته بمناسبة اليوم العالمي للسكان2010 إن الحصول على بيانات جيدة من عناصر الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة.وتساعد البيانات السكانية القادة وصانعي السياسات على اتخاذ قرارات مدروسة بشأن وضع سياسات وبرامج للحد من الفقر والجوع،والنهوض بالتعليم والصحة والمساواة بين الجنسين.وهناك حاجة أيضاً إلى بيانات موثوقة للتصدي بفعالية للأزمات الإنسانية.

وأشار إلى أن موضوع اليوم العالمي للسكان لهذا العام "أخذ كل شخص في الحسبان" ويسلط التعداد الضوء على قضايا السكان،وخصوصاً النساء والشباب.فمن شأن تصنيف البيانات حسب نوع الجنس والسن وأن يزيد من مراعاة واضعي السياسات الوطنية لحقوق النساء والشباب واحتياجاتهم ويساعد على بناء مجتمع أكثر عدلاً وازدهاراً.

وأوضح أن التحدي القادم هو ضمان استخدام البيانات لوضع خطط وسياسات قائمة على حقائق أرض الواقع من شأنها تحسين نوعية الفرص المتاحة لأجيال الحاضر والمستقبل.

ودعا بهذه المناسبة أصحاب القرار في كل مكان إلى أخذ كل شخص في الحسبان.فالسبيل الوحيد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز القيم المشتركة للأمم المتحدة هو مراعاة احتياجات جميع النساء والرجال والفتيات والفتيان.

من جانبها أوضحت السيدة ثريا عبيد المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن شعار (لأن كل شخص مهم) موضوع يعبر عن القيمة والكرامة المتأصلتين لكل فرد من بني البشر.

وقالت في رسالتها بمناسبة اليوم العالمي للسكان2010 إن الموضوع الذي ينطلق من شعار "لأن كل شخص مهم" إنما يبرز حكايات مؤثرة ترويها لنا الأرقام عن الناس أجمعين. ففي آسيا،وحينما تكشف التعدادات والدراسات الاستقصائية السكانية عن حدوث اختلالات في معدلات التوازن بين الجنسين وعن حالات إختفاء الفتيات،فإن الحكومات تستجيب،وتقوم وسائط الإعلام بنشر تقارير مستفيضة عن هذه الاتجاهات التي تبعث على الانزعاج،وينظم الناس لقاءات من أجل العمل واتخاذ الإجراءات.وفي أوروبا ومناطق أخرى،حمي وطيس المناقشات المتعلقة بالسياسات العامة حينما فحصت تحليلات البيانات مستويات الإحلال المطلوبة من المهاجرين لمواجهة الانخفاض في تعداد السكان وشيوخهم.

وأضافت أن البيانات يمكن أن تكشف عن حالات مذهلة في كثير من البلدان. فتلك حالة الفتيات اللاتي يضطررن لتأخير زواجهن،وتلك حالة سكان من أبناء الشعوب الأصلية الذين يواجهون نقصاً حاداً في ما يقدم إليهم من خدمات،كما تكشف البيانات عن حالات من ارتفاع معدلات استخدام وسائل منع الحمل والاستعانة بالقابلات الماهرات،ما قد يكشف عن إحراز تقدم صوب تحسين الصحة النفاسية،التي هي إحدى الأهداف الإنمائية للألفية.

إن التعدادات والدراسات الاستقصائية السكانية وإحصاءات الأحوال المدنية توفر بيانات حيوية تسترشد بها الخطط والسياسات والبرامج من أجل تلبية احتياجات الناس لتحسين حياتهم،ولهذه البيانات أهميتها الحاسمة ونحن نسعى إلى تعميم فرص التعليم للجميع،والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومعالجته وتقديم الرعاية والدعم للمصابين به،وتحقيق الصحة الإنجابية،وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وأشارت إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يقدم الدعم الفعال للبلدان في جولة التعدادات السكانية لعام 2010. فالتعدادات السكانية لها أهميتها المركزية بالنسبة لولاية الصندوق ورسالته من أجل دعم البلدان في استخدام البيانات السكانية اللازمة لسياسات وبرامج الحد من الفقر،وضمان أن يكون كل حمل مرغوباً فيه،وكل ولادة مأمونة،وكل شاب وشابة خالياً من فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)،وكل فتاة وامرأة تعامل بكرامة واحترام.

وأوضحت أن الديناميات السكانية- بما في ذلك معدلات النمو،والهياكل العمرية،ومعدلات الخصوبة والوفيات،والهجرة،وغيرها- إنما تؤثر على كل جانب من جوانب التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية.,وسوف تستخدم نتائج الجولة الراهنة من التعدادات السكانية في النظم الإحصائية وفي السياسات والبرامج على مدى سنين طويلة مقبلة.

وأكدت حق كل فرد في "أن يكون مهماً" وأن يؤخذ في الاعتبار،وبخاصة النساء والفتيات والمهمشين من البشر.. إن التعدادات والبيانات السكانية تؤدي دوراً حاسماً في تحقيق التنمية والاستجابة الإنسانية والانتعاش.ومن شأن البيانات ذات التوعية الجيدة أن تمكننا من وضع أقدامنا على الطريق السليم وتحقيق المزيد من التقدم صوب الأهداف الإنمائية للألفية،وأن نعزز ونحمي الكرامة وحقوق الإنسان لجميع البشر.

التعداد من أجل الجميع

ثريا أحمد عبيد

تقوم جميع البلدان بإحصاء سكانها. فالأرقام تبين لصناع القرار ما هي الاحتياجات الراهنة والاحتياجات المقبلة.

ويقام الاحتفال بيوم السكان العالمي لهذا العام تحت شعار (لأن كل شخص مهم)، الذي يمثل جزءاً من رسالة صندوق الأمم المتحدة للسكان.

ذلك أنه إذا لم تؤخذ في الاعتبار أعداد السكان وخصائصهم، ستغدو الحكومات عاجزة عن التخطيط وإذا لم يتسن تحديد المشاكل، سيتعذر تتبع التقدم المحرز على مدى العمر. وإذا كانت شهادة الميلاد تنبئ بالحاجة إلى توفير التعليم المدرسي في وقت معين، فذلك أمر مفيد لنظام التعليم. وإذا أمكن لسجلات الوفيات أن تحدد. قدر الإمكان سبب الوفاة، فسيمكن توجيه النظم الصحية لتلبية الاحتياجات الفعلية. وإذا أمكن لسجلات الوفيات تحديد الأسباب وراء الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والأمراض المعدية الأخرى، سيكون بالإمكان إعطاء الأولوية لحالات الحمل والولادة، وخدمات صحية معينة. ويعتمد التخطيط الحكومي على المعلومات المحلية والإقليمية التي تدعمها المقابلات مع أفراد الفئات التي يعنيها الأمر في المقام الأول. وهذه البيانات من شأنها أن تتيح إمكانية تلبية الاحتياجات الفعلية.

وللبيانات ذات النوعية الجيدة أهميتها الحاسمة من أجل وضع السياسات والبرامج القائمة على الأدلة والرامية إلى تحسين حياة الناس. ومع ذلك فعلى الرغم من أن البيانات الموثوق بها والملائمة من حيث الوقت هي من الأمور المألوفة في البلدان الغنية، هناك بلدان نامية كثيرة ممن تعوزها الموارد تواجه الأمرين لكي تجري التعدادات والدراسات الاستقصائية السكانية التي هي في أمس الحاجة إليها من أجل التخطيط الفعال.

وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بدور تنفيذي رائد في المساعدة على بناء قدرات البلدان في جميع البيانات وتحليلها.

ومن مجالات التركيز الحالية للدعم الذي يقدمه الصندوق النجاح في تنفيذ جولة عام 2010 للتعدادات السكانية وتعدادات المساكن (2005 ـ 2014).

وفي عام 2009، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم للبرامج الوطنية للتعدادات السكانية وتعدادات المساكن التي تقوم بها 77 حكومة، ومهد السبيل إلى تعدادات أخرى في عام 2010، وكثيراً ما يتسم هذا العمل بالتعقيد كما هي الحال في العراق، والأراضي الفلسطينية المحتلة، والسودان. وفي شرق أوروبا وآسيا الوسطى، يقوم الصندوق بالترويج للتكنولوجيات الجديدة لجمع البيانات ويساعد البوسنة والهرسك على إجراء تعداد سكاني.

أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يقدم الدعم الفعال للبلدان في جولة التعدادات السكانية لعام 2010. فالتعدادات السكانية لها أهميتها المركزية بالنسبة لولاية الصندوق ورسالته من أجل دعم البلدان في استخدام البيانات السكانية اللازمة لسياسات وبرامج الحد من الفقر، وضمان أن يكون كل حمل مرغوبا فيه، وكل ولادة مأمونة، وكل شاب وشابة خالياً من فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) وكل فتاة وامرأة تعامل بكرامة واحترام.

إن الديناميات السكانية ـ بما في ذلك معدلات النمو، والهياكل العمرية، ومعدلات الخصوبة والوفيات، والهجرة، وغيرها ـ إنما تؤثر على كل جانب من جوانب التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية. وسوف تستخدم نتائج الجولة الراهنة من التعدادات السكانية في النظم الإحصائية وفي السياسات والبرامج على مدى سنين طويلة مقبلة.

وفي هذه المناسبة التي نحتفل فيها بيوم السكان العالمي، يؤكد صندوق الأمم المتحدة للسكان حق كل فرد في (أن يكون مهماً) ، وأن يؤخذ في الاعتبار، وبخاصة النساء والفتيات والمهمشين من البشر.

إن التعدادات والبيانات السكانية تؤدي دوراً حاسماً في تحقيق التنمية والاستجابة الإنسانية والانتعاش. ومن شأن البيانات ذات النوعية الجيدة أن تمكننا من وضع أقدامنا على الطريق السليم وتحقيق المزيد من التقدم صوب الأهداف الإنمائية للألفية، وأن نعزز ونحمي الكرامة وحقوق الإنسان لجميع البشر.

المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

أهمية الحوكمة في توسيع قاعدة المعلومات والبيانات

لاشك في أن الحوكمة تلعب دوراً أساسياً في إنجاح أي عمل في مختلف المجالات من خلال إسهاماتها الفعالة في تغذية قاعدة المعلومات والبيانات ومن الملاحظ أن أهمية الحوكمة تظهر على وجه الخصوص في الشركات المساهمة لارتباطها بحقوق فئات مختلفة تملك الأحقية في معرفة التفاصيل الصحيحة المرتبطة بطبيعة توظيف رؤوس أموالها واستثماراتها واستهلاكها لذلك يتوجب على الشركات التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام أن توفر هذه المعلومات وأن تحدد محاذير هذه الاستثمارات ومخاطرها وكل ذلك بوجود هيئات حكومية وخاصة لضمان التطبيق الصحيح لذلك.

ومن هنا فإن الحوكمة تمثل صيغة علمية صحيحة تضمن تدفق المعلومات والبيانات الفعلية في أي نشاط وهي تمثل مصدر نجاح الشركات المساهمة، وتحقيق المصالح المتبادلة بين هذه الشركات والحكومة والجمهور وجدنا في الأدبيات الاقتصادية العالمية والتجارب العالمية انتشار مصطلح حوكمة الشركات، وهو نظام مطبق في العديد من الدول المتقدمة والنامية، ونشأ هذا المفهوم بعد أن عانت تلك الدول من أزمات مالية، وتعثر بعض الشركات وانتشار الفساد المالي فيها، وهو عبارة عن مجموعة متكاملة من المعايير والأسس التي يجب أن تراعى في الشركات المساهمة أولاً، وفي الدولة والاقتصاد ثانياً، لضمان نجاح الشركات المساهمة وتحقيق غايتها، وضمان مساهمتها بشكل صحيح في نمو الاقتصاد الوطني بشكل عام.

وقد تعاظم الاهتمام بالحوكمة كمصدر أساسي وضمان لتدفق المعلومات والبيانات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة، والناشئة خلال العقود القليلة الماضية وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخراً من تداعيات الانهيارات المالية لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية العالمية خلال الفترة 2008 – 2009. ونظراً للتزايد المستمر الذي يكتسبه الاهتمام بهذا المفهوم، فقد حرص على عدد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة وعلى رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أصدرت عام 1999م مبادئ حوكمة الشركات والمعنية بمساعدة كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة، لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق حوكمة الشركات بكل من الشركات العامة أو الخاصة.

ويدعم هذا التوجه الكثير من المنظمات الدولية ذات العلاقة. وقد قامت هذه المنظمات بمراجعة وتعديل مبادئها الخاصة بحوكمة المؤسسات سنة 2004م، حيث أصبحت تتضمن المبادئ الستة التالية :

1- وضع أسس نظام فعال لحوكمة المؤسسة : ينبغي على نظام حوكمة المؤسسة أن يساهم في تحقيق الشفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقاً مع دولة القانون ويحدد بشكل واضح توزيع المسؤوليات بين الهيئات المتخصصة في مجال الرقابة، التنظيم، وتطبيق النصوص.

2- حقوق المساهمين وأهم وظائف أصحاب رأس المال : ينبغي لأي نظام حوكمة المؤسسة أن يحمي ويسهل ممارسة المساهمين لحقوقهم.

3- معاملة عادلة للمساهمين : ينبغي أن يضمن نظام حوكمة المؤسسة معاملة عادلة لكل المساهمين بما فيهم الأقلية والأجانب وكل المساهمين يجب أن يحصلوا على تعويض فعلي عند التعدي على حقوقهم.

4- دور مختلف أصحاب المصلحة في حوكمة المؤسسة : ينبغي أن يعترف نظام حوكمة المؤسسة بحقوق مختلف أصحاب المصلحة وفقاً للقانون الساري أو وفقاً للاتفاقيات المتبادلة، ويشجع التعاون الفعال بين الشركات ومختلف أصحاب المصلحة بهدف خلق الثروة ومناصب شغل، وضمان استمرارية المؤسسات ذات الصحة المالية.

5- الشفافية ونشر المعلومات : ينبغي على نظام حوكمة المؤسسة أن يضمن نشر المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب عن كل المواضيع الهامة المتعلقة بالمؤسسة لاسيما الوضع المالي، النتائج، المساهمون وحوكمة المؤسسة.

6- مسؤولية مجلس الأدارة : ينبغي على حوكمة المؤسسة أن تؤمن قيادة إستراتيجية للمؤسسة ورقابة فعلية للتسيير من قبل مجلس الإدارة، وكذلك مسؤولية وأمانة مجلس الإدارة تجاه الشركات ومساهميها.

ويمكننا هنا تلخيص أهمية الحوكمة ودورها في توسيع وتدفق المعلومات والبيانات الصحيحة في النقاط التالية :

كفاح داؤود

تعتبر الحوكمة المؤسسية نظاماً يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية لأي مؤسسة.

تمثل الحوكمة المؤسسية الجيدة عنصراً رئيسياً في تدفق المعلومات والبيانات الصحيحة لكي تساهم في تحسين الكفاءة الاقتصادية وسوء هذه الحوكمة على العكس من ذلك وخاصة في المؤسسات يمكن أن يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي وخير دليل على ذلك ما حصل في الأزمة المالية الاسيوية سابقاً والعالمية حالياً.

للحوكمة دور في تعزيز وتشجيع الحوكمة المؤسسية في كل المؤسسات العامة والخاصة وذلك للأسباب التالية :

إن تطبيق الحوكمة المؤسسية الجيدة يضمن تدفق المعلومات والبيانات الصحيحة وهذا يسهم في كشف أي تلاعب بحقوق الأفراد أو المجتمع.

الحوكمة تساهم بشكل كبير في محاربة الفساد المستشري في معظم المؤسسات.

تساهم الحوكمة في كفاءة الأداء الاقتصادي لكل القطاعات في المجتمع وبالتالي المصداقية في التعامل من خلال الإفصاح عن بياناتها المالية وغيرها للجهات ذات العلاقة.

تساهم الحوكمة من خلال الإفصاح والشفافية عن بياناتها المعلنة عن تقليل المخاطر بالنسبة لحقوق كل الأطراف في النشاط الاقتصادي، إلى جانب دوره في تعزيز كفاءة الأداء الاقتصادي للدولة والعمل على تدفق الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية للمساهمة في التنمية الاقتصادية.

وفي الختام يجب التأكيد أن الحوكمة تلعب دوراً هاماً في توسيع وتدفق المعلومات والبيانات وقد أثبتت التجارب العلمية في كثير من الدول أهمية الالتزام الجاد بمفهوم الحوكمة المؤسسية الجيدة. كما بينت أن توفير نظام مالي سليم وإدارة كفوءة يتطلب توفر إطلاع وفهم ودراية بكافة البيانات والمعلومات المرتبطة بطبيعة العمل، وما لم نحصل على قاعدة ملعومات صحيحة لا يمكن الحديث عن أي عمل مؤسسي جيد ولا دولة مؤسسات.

ومن هذا المنطلق على الحكومة العمل على :

تطوير تشريعاتها وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وإعداد الأطر القانونية والرقابية اللازمة لتطبيقها خاصة فيما يتعلق بإرشادات ومبادئ الحوكمة.

الاهتمام بإيجاد البيئة السياسية والاقتصادية المناسبة لتطبيق الحوكمة، أي تلك البيئة التي تؤمن سيادة الشفافية ودولة القانون من خلال توفر قاعدة البيانات والمعلومات الصحيحة عن نشاط تلك المؤسسات لما لذلك من أهمية من عملية التنمية بمفهومها الشامل.